حوكمة الشركات

Corporate Governance

المحاضرة السابعة

: حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في إطار الحوكمة

جامعة المنارة - كلية إدارة الأعمال - د. عباس رشيد كعده

الإطار الفكري لحقوق المساهمين في نظام الحوكمة

المساهم هو المالك القانوني لرأس المال، ومن ثم فإن له الحق الطبيعي في أن تُدار أمواله بأمانة، وأن تُتخذ القرارات التي تمسّ مصالحه ضمن إطار من الشفافية والمساءلة، وقد بيّنت نظرية الوكالة، أن انفصال الملكية عن الإدارة قد يؤدي إلى تضارب في المصالح. .ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظام يضمن حماية حقوق المالكين، ويجعل الإدارة خادمة للملكية لا متسلطة عليها، وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى المساهم كمجرد مستثمر، بل كطرف أساسي في بنية الحكم المؤسسي .**فكلما ازداد وعي المساهمين بحقوقهم، أصبحت الشركة أكثر توازنًا في سلطتها وأكثر التزامًا بمبادئ العدالة.**

الحقوق الأساسية للمساهمين

أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من الحقوق الجوهرية التي يجب أن تكفلها كل شركة لمساهميها

- **الحق في الملكية الآمنة :**أي ضمان سلامة ملكية الأسهم وحرية التصرف بها دون تقييد تعسفي.
- **الحق في المشاركة في القرارات الكبرى :**مثل انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الموافقة على الاندماج أو التصفية أو تعديل النظام الأساسي.
- **الحق في الحصول على المعلومات الدقيقة :**من خلال تقارير مالية وإدارية صادقة ومحدثة، تمكّن المساهم من تقييم أداء الإدارة.
- **الحق في الأرباح والعوائد العادلة :**بحيث يتم توزيعها على نحو متوازن بين جميع المساهمين دون تمييز.
- **الحق في العدالة والمساواة :**فلا يجوز أن تُمنح امتيازات لفئة معينة من المساهمين أو أن تُستغل المعلومات الداخلية لمصلحتهم.
- **الحق في التقاضي والمساءلة :**في حال تعرّضت الحقوق للانتهاك أو إساءة الإدارة أو استغلال السلطة.

أنواع المساهمين

1- المساهم المسيطر (Controlling Shareholder):

هو المساهم الذي يمتلك القدرة الفعلية على التأثير الحاسم في قرارات الشركة، سواء من خلال نسبة الملكية، أو من خلال آليات تصويت خاصة، أو النفوذ الإداري.

مصادر السيطرة

- امتلاك نسبة كبيرة من الأسهم ذات حق التصويت
- وجود اتفاقيات تصويت مع مساهمين آخرين
- السيطرة على مجلس الإدارة
- الجمع بين الملكية والإدارة التنفيذية

2- المساهم غير المسيطر (Non-controlling Shareholder):

هو المساهم الذي يمتلك حصصاً في الشركة من دون القدرة على التحكم أو التأثير الحاسم في القرارات الاستراتيجية أو الإدارية.

خصائصه:

- لا يملك نفوذًا مباشرًا على مجلس الإدارة
- يعتمد على آليات الحوكمة لحماية حقوقه
- قد يكون فردًا أو مؤسسة

3- المساهم المؤسسي (Institutional Investor):

هو جهة استثمارية محترفة تمتلك أسهماً في الشركة نيابةً عن أطراف أخرى، البنوك - صناديق الاستثمار - شركات التأمين

خصائصه

- يمتلك خبرة مالية وقانونية
- قد لا يكون مسيطرًا من حيث النسبة لكنه قادر على التأثير من خلال:
  - التصويت
  - الضغط المهني
  - الحوار مع الإدارة(Engagement)

4- المساهم الفردي (Retail / Individual Shareholder):

هو شخص طبيعي يمتلك أسهمًا في الشركة لحسابه الخاص، غالبًا دون قدرة تنظيمية أو تأثير مباشر على القرارات.

خصائصه

- ملكية محدودة نسبيًا
- معرفة أقل بالتفاصيل الفنية
- يعتمد بشكل كبير على الإفصاح والشفافية

الإطار الفكري لحقوق أصحاب المصالح

مع تطور الفكر الإداري والاجتماعي، أدركت الشركات أن استدامتها لا تقوم على رضا المساهمين وحدهم، بل على بناء علاقة متوازنة مع جميع الأطراف التي تتأثر بقراراتها وتؤثر فيها، وهم ما يُعرف بـ **أصحاب المصالح (Stakeholders)**. ويشمل هذا المفهوم الواسع :العاملين في الشركة، العملاء والموردين، الشركاء التجاريين، المجتمع المحلي، البيئة، وحتى الدولة كجهة تنظيمية.

الحقوق الجوهرية لأصحاب المصالح

وتُقرّ الحوكمة مجموعة من الحقوق لهذه الفئة لضمان العدالة التشاركية في بيئة العمل، أهمها:

الحق في المعاملة العادلة :بحيث لا يُستغل أي طرف لصالح آخر، ويُحترم التوازن في العقود والعلاقات.

الحق في بيئة عمل كريمة وآمنة :من خلال الالتزام بقوانين العمل، وتوفير معايير الصحة والسلامة المهنية.

الحق في المعلومة والشفافية :لأن الشفافية تجاه العملاء والموردين والمجتمع تعكس صدق المؤسسة وأمانتها.

الحق في المشاركة والمسؤولية الاجتماعية :عبر إشراك العاملين والمجتمع في برامج التطوير والاستدامة.

الحق في العدالة البيئية :من خلال التزام الشركة بمبادئ الإنتاج النظيف وحماية الموارد الطبيعية.

تصنيفات أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

التصنيف	الفئة	التوصيف
بحسب موقعهم في الشركة	أصحاب المصالح الداخليون	الأطراف المرتبطون مباشرة بالهيكل التنظيمي للشركة ويشاركون في إدارتها أو تشغيلها اليومي، مثل العاملين والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
	أصحاب المصالح الخارجيون	الأطراف التي لا تشارك في الإدارة المباشرة للشركة، لكنها تتأثر بأنشطتها أو تؤثر في قدرتها على الاستمرار، مثل العملاء والموردين والدائنين والجهات الرقابية والمجتمع.
بحسب أهمية العلاقة	أصحاب المصالح الأساسيون	الأطراف التي يعتمد استمرار الشركة ونشاطها الأساسي على وجود علاقة مستقرة معها، ويؤدي غيابها إلى تعطل عمل الشركة أو توقفه.
	أصحاب المصالح الثانويون	الأطراف التي لا تعتمد الشركة عليها بشكل مباشر في تشغيلها، لكنها تتأثر بأنشطتها أو تؤثر في صورتها العامة وبيئتها المحيطة.
بحسب القدرة على التأثير	أصحاب المصالح ذوو التأثير العالي	الأطراف التي تمتلك قدرة واضحة على التأثير في قرارات الشركة أو في بيئتها التنظيمية أو التشغيلية.
	أصحاب المصالح ذوو التأثير المحدود	الأطراف التي يكون تأثيرها المباشر على قرارات الشركة محدودًا، رغم تأثرها بنتائج هذه القرارات.
بحسب درجة التأثر	أصحاب المصالح ذوو التأثر العالي	الأطراف التي تتأثر بشكل مباشر وقوي بقرارات الشركة ونتائجها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.
	أصحاب المصالح ذوو التأثر المحدود	الأطراف التي يكون تأثرها بقرارات الشركة غير مباشر أو محدود نسبيًا.
بحسب طبيعة العلاقة	أصحاب مصالح تعاقدية	الأطراف التي تربطها بالشركة علاقة قانونية أو تعاقدية مباشرة، مثل العاملين والموردين والدائنين.
	أصحاب مصالح غير تعاقدية	الأطراف التي لا تربطها بالشركة علاقة قانونية مباشرة، لكنها تتأثر بأنشطتها، مثل المجتمع المحلي أو البيئة.

آليات حماية حقوق أصحاب المصلحة داخل الشركة

حتى تتحول هذه الحقوق إلى واقع، لا بد من وجود آليات مؤسسية تضمن مراقبتها وتطبيقها، ومن أبرزها:

- **الإفصاح الدوري** عن القرارات المالية والإدارية والبيئية.
- **الاجتماعات العمومية المنتظمة** التي تتيح للمساهمين مناقشة الإدارة ومساءلتها.
- **لجان المراجعة والتدقيق** التي تراقب النزاهة في التقارير.
- **سياسات الشكاوى والتظلمات** التي تتيح لكل طرف متضرر التعبير عن موقفه في إطار مؤسسي.
- **تفعيل دور الجهات الرقابية** في متابعة الشركات والتأكد من احترام القوانين.